



دور ليبيا في تنمية العلاقات السياسية بين دول إقليم حوض البحر المتوسط في قضايا البيئة والمناخ ودعم التنمية المستدامة

د. عبد السلام حميده علي عطيوه

أستاذ مساعد

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة الزنتان

a.atywa@uoz.edu.ly

:

الملخص

تكتسب ليبيا أهمية استراتيجية في إقليم حوض البحر المتوسط بالنظر إلى موقعها الجغرافي على الساحل الجنوبي للبحر، وامتدادها نحو العمق الإفريقي، ومواردها من النفط والغاز، فضلا عن التحديات البيئية والمناخية التي تواجهها. وتؤثر هذه الخصائص في طبيعة علاقاتها السياسية مع دول الإقليم، ولا سيما في مجالات الأمن المائي، وحماية البيئة البحرية، والطاقة، والتكيف مع تغير المناخ، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور ليبيا في تنمية العلاقات السياسية بين دول حوض البحر المتوسط في قضايا البيئة والمناخ، وتحديد الفرص والتحديات التي تواجه مشاركتها في جهود التعاون الإقليمي. وتنطلق من فرضية رئيسة مفادها أن الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والتحديات المناخية تمنح ليبيا إمكانات مهمة للمساهمة في الحوكمة البيئية المتوسطة، إلا أن تحويل هذه الإمكانيات إلى دور سياسي فاعل يظل مرتبطا بقدرة المؤسسات الوطنية على التخطيط والتنفيذ، وبمدى توافر الاستقرار السياسي والتعاون الإقليمي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة، وتحليل مضمون مجموعة من الدراسات العربية والوثائق والتقارير ذات الصلة بالبيئة والمناخ والتنمية المستدامة. كما استفادت من الأدبيات التي تناولت البيئة البحرية الليبية، وأثار التغير المناخي على الموارد الطبيعية، والعلاقة بين الأمن البيئي والتنمية، مع الاستعانة بالوثائق الرسمية الليبية المتعلقة بالسياسات المناخية. وتوصلت الدراسة إلى أن ليبيا تمتلك مقومات جغرافية وطاقيّة وبيئية تؤهلها للمشاركة في تطوير التعاون المتوسطي، خصوصا في مجالات إدارة الموارد المائية، ومراقبة التغيرات المناخية، وحماية السواحل، والطاقة المتجددة. غير أن الانقسام المؤسسي، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية، ومحدودية التمويل والقدرات الفنية، تمثل قيودا على توظيف هذه المقومات (الإسكوا، 2024، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2026).

وتؤكد الدراسة أن تعزيز الدور الليبي يتطلب الانتقال من التعاون القائم على إدارة الأزمات إلى شراكات مؤسسية طويلة الأجل، تربط بين حماية البيئة والأمن الإنساني والتحول الطاقوي والتنمية المستدامة.





وتوصي الدراسة بتعزيز المشاركة الليبية في آليات التعاون المتوسطي، وتطوير برامج مشتركة للرصد المناخي والإنذار المبكر، وتوسيع الاستثمارات في الطاقة المتجددة، ودعم البحث العلمي وتبادل البيانات، وربط برامج حماية البيئة بأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، حوض البحر المتوسط، العلاقات السياسية، تغير المناخ، البيئة البحرية، الأمن المائي، التنمية المستدامة، التعاون الإقليمي.

Abstract;

Libya holds strategic importance in the Mediterranean Basin due to its geographical location along the southern coast of the Mediterranean Sea, its extension into the African hinterland, its oil and natural gas resources, and the environmental and climatic challenges it faces. These characteristics influence the nature of Libya's political relations with the countries of the region, particularly in the areas of water security, marine environmental protection, energy, climate change adaptation, and the achievement of the Sustainable Development Goals.

This study aims to analyze Libya's role in fostering political relations among the Mediterranean Basin countries in the areas of environmental protection and climate change, as well as to identify the opportunities and challenges facing its participation in regional cooperation efforts. The study is based on the central hypothesis that Libya's geographical location, natural resources, and climate-related challenges provide it with significant potential to contribute to Mediterranean environmental governance. However, translating this potential into an effective political role remains contingent upon the capacity of national institutions to plan and implement policies, as well as the availability of political stability and regional cooperation.

The study adopts the descriptive-analytical approach and the case study method, alongside content analysis of a selection of Arabic-language studies, relevant documents, and reports addressing environmental issues, climate change, and sustainable development. It also draws on the literature examining Libya's marine environment, the impacts of climate change on natural resources, and the relationship between environmental security and development, while making use of official Libyan documents relating to climate policies.

The study finds that Libya possesses geographical, energy-related, and environmental assets that qualify it to participate in advancing Mediterranean cooperation, particularly in the fields of water resource management, climate change monitoring, coastal protection, and renewable energy. Nevertheless, institutional fragmentation, weak





coordination among relevant authorities, and limited financial resources and technical capacities constrain the effective utilization of these assets (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia [ESCWA], 2024; United Nations Development Programme [UNDP], 2026).

The study emphasizes that strengthening Libya's role requires a transition from crisis-management-based cooperation to long-term institutional partnerships that integrate environmental protection, human security, the energy transition, and sustainable development.

The study recommends strengthening Libya's participation in Mediterranean cooperation mechanisms, developing joint climate monitoring and early warning programs, expanding investment in renewable energy, supporting scientific research and data exchange, and aligning environmental protection programs with economic and social development priorities.

Keywords: Libya; Mediterranean Basin; political relations; climate change; marine environment; water security; sustainable development; regional cooperation.

نشر الورقة: 2026-09-02

قبول الورقة: 2026-08-18

استلام الورقة: 2026-07-26

المقدمة:

يمثل حوض البحر المتوسط مجالا جغرافيا واستراتيجيا تتداخل فيه المصالح السياسية والاقتصادية والبيئية لدول شمال المتوسط وجنوبه وشرقه. ولا تقتصر أهمية هذا الإقليم على حركة التجارة والطاقة والملاحة البحرية، بل تمتد إلى التحديات المشتركة التي تواجه دوله، وفي مقدمتها تغير المناخ، وندرة المياه، وتدهور النظم البيئية الساحلية، والتلوث البحري، وتراجع بعض الموارد الطبيعية، والضغوط التي تتعرض لها المدن والمناطق الساحلية.

وتزداد أهمية هذه التحديات في ظل الترابط الجغرافي والبيئي بين دول الحوض، فالمشكلات البيئية لا تتوقف عند الحدود السياسية، كما أن آثارها الاقتصادية والاجتماعية قد تمتد من دولة إلى أخرى. ومن ثم، فإن التعامل معها يتطلب تنسيقا سياسيا ومؤسسيا يتجاوز السياسات الوطنية المنفردة، ويقوم على تبادل المعلومات والخبرات، وتنسيق التشريعات، وتطوير برامج مشتركة لحماية الموارد الطبيعية.

وفي هذا السياق، تحتل ليبيا موقعا مهما بالنظر إلى امتداد ساحلها على البحر المتوسط، واتصالها الجغرافي بدول المغرب العربي ومصر ودول العمق الإفريقي، فضلا عن مواردها من النفط والغاز وإمكاناتها في مجال الطاقة الشمسية. وفي المقابل، تواجه تحديات تتعلق



بندرة المياه، وارتفاع درجات الحرارة، والتصحر، والضغط الواقعة على البيئة الساحلية والبحرية، فضلا عن الصعوبات المؤسسية التي تؤثر في تنفيذ السياسات العامة (كرناف، 2024، وزارة البيئة الليبية، 2026).

وقد تناولت دراسات ليبية حديثة جوانب متعددة من هذه التحديات، إذ بحثت دراسة كرناف (2024) آثار التغيرات المناخية على البيئة والتنمية المستدامة في ليبيا، فيما تناولت دراسة العشيري (2024) آليات حماية البيئة البحرية من التلوث في التشريعات الليبية. وتوفر هذه الدراسات أساسا مهما لفهم الأبعاد البيئية والتنموية للمشكلة، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى توسيع التحليل ليشمل انعكاسات تلك الأبعاد على العلاقات السياسية والتعاون الإقليمي بين دول حوض البحر المتوسط.

وعليه، لا تنظر الدراسة إلى البيئة والمناخ باعتبارهما مجالين منفصلين عن السياسة، بل باعتبارهما موضوعين يمكن أن يساهما في بناء المصالح المشتركة، وتطوير قنوات الحوار، وتعزيز الثقة بين الدول، شريطة وجود مؤسسات قادرة على تحويل التفاهات إلى برامج قابلة للتنفيذ.

أولاً: مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود فجوة بين الإمكانيات الجغرافية والطاقية والبيئية التي تمتلكها ليبيا، وبين مستوى توظيف هذه الإمكانيات في بناء علاقات سياسية وتعاونية مستدامة مع دول حوض البحر المتوسط.

فعلى الرغم من أهمية ليبيا في منظومة الطاقة الإقليمية، وموقعها في جنوب المتوسط، وحاجتها إلى التعاون في مجالات المياه والطاقة وحماية البيئة البحرية، فإن الاستفادة من هذه المقومات تتأثر بتحديات داخلية تتعلق بالانقسام المؤسسي، وتفاوت القدرات التنفيذية، ومحدودية التنسيق بين الجهات الوطنية المعنية، وهي قيود شائعة في بيئات الحوكمة التي تشهد تحولات سياسية ومؤسسية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2026).

وفي الوقت نفسه، تتيح قضايا المناخ والبيئة مجالات للتعاون تتجاوز الخلافات السياسية التقليدية، إذ يمكن أن تشكل إدارة الموارد المائية، ومكافحة التلوث البحري، وتطوير الطاقة المتجددة، وتبادل المعلومات المناخية، أساسا لمصالح مشتركة بين ليبيا وشركائها المتوسطيين.

وقد أعلنت وزارة البيئة الليبية في يوليو 2026 اعتماد الإطار الاستراتيجي الوطني للمناخ، في خطوة رسمية تستهدف تطوير العمل المناخي الوطني وتعزيز الانتقال من التخطيط إلى التنفيذ. ويتيح هذا التطور فرصة لدراسة إمكانيات إدماج السياسة المناخية في علاقات ليبيا الخارجية، مع ضرورة التمييز بين اعتماد الإطار الاستراتيجي وبين تحقق نتائجه التنفيذية على أرض الواقع.

ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

إلى أي مدى تستطيع ليبيا توظيف موقعها الجغرافي وإمكاناتها البيئية والطاقية في تنمية العلاقات السياسية مع دول حوض البحر المتوسط، وتعزيز التعاون في قضايا البيئة والمناخ وتحقيق التنمية المستدامة؟

ثانياً: تساؤلات الدراسة

يتفرع عن السؤال الرئيس عدد من التساؤلات:



1. ما أهمية الموقع الجغرافي والاستراتيجي لليبيا في العلاقات السياسية المتوسطية؟
2. ما أبرز التحديات البيئية والمناخية التي تواجه ليبيا، وما انعكاساتها على التعاون الإقليمي؟
3. كيف يمكن للموارد المائية والطاقة والبيئة البحرية أن تشكل مجالات للتعاون بين ليبيا ودول الحوض؟
4. ما دور المؤسسات والاتفاقيات الإقليمية والدولية في دعم مشاركة ليبيا في الحوكمة البيئية؟
5. ما أثر الانقسام المؤسسي ومحدودية القدرات التنفيذية في فاعلية الدور الليبي؟
6. كيف يمكن توظيف التعاون البيئي والمناخي في دعم التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الإقليمي؟

ثالثا: فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسة الآتية:

تملك ليبيا مقومات جغرافية وطاقيّة وبيئية تؤهلها لأداء دور مهم في تنمية العلاقات السياسية بين دول حوض البحر المتوسط في قضايا البيئة والمناخ، إلا أن فاعلية هذا الدور تتوقف على مستوى الاستقرار المؤسسي، وقدرة الدولة على تنفيذ التزاماتها، وفاعلية الشراكات الإقليمية والدولية.

وتتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الآتية:

1. يسهم الموقع الجغرافي الليبي في تعزيز أهمية البلاد ضمن المبادرات المتوسطية المتعلقة بحماية البيئة البحرية والأمن المائي والطاقة.
2. يمكن أن يؤدي التعاون المناخي والبيئي إلى توسيع مجالات التنسيق السياسي بين ليبيا وشركائها المتوسطيين.
3. تحد القيود المؤسسية والتمويلية والفنية من قدرة ليبيا على تحويل إمكاناتها الطبيعية إلى نتائج تنموية ملموسة.
4. يمثل الاستثمار في الطاقة المتجددة والبحث العلمي وإدارة الموارد الطبيعية مدخلا لتعزيز التعاون الإقليمي وتحقيق التنمية المستدامة.

رابعا: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الجوانب الآتية:

1. الأهمية العلمية

تسهم الدراسة في الربط بين موضوعات العلاقات السياسية والحوكمة البيئية والتغير المناخي والتنمية المستدامة، وتوسيع نطاق دراسة الدور الليبي ليشمل مجالات التعاون البيئي، بدلا من الاقتصار على الصراع السياسي أو أمن الطاقة والهجرة. كما تقدم الدراسة مفهوم "الوساطة البنيوية" بوصفه أداة تحليلية مقترحة لفهم الدور الذي يمكن أن تؤديه دولة ما بسبب موقعها الجغرافي ومواردها ووظيفتها الإقليمية، حتى عندما تكون قدرتها المؤسسية محدودة. وهو ما تبرزه أدبيات الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة (الإسكوا، 2017). ويستخدم هذا المفهوم هنا باعتباره اقتراحا تحليليا يحتاج إلى مزيد من الاختبار، لا باعتباره نظرية علمية مستقرة.



2. الأهمية السياسية

تتمثل الأهمية السياسية في توضيح كيفية توظيف قضايا البيئة والمناخ لبناء المصالح المشتركة بين ليبيا ودول المتوسط، وتطوير التعاون في المجالات التي تتطلب تنسيقا مستمرا، مثل مكافحة التلوث البحري وإدارة المخاطر المناخية وحماية السواحل.

3. الأهمية التنموية

تتصل الدراسة بأهمية إدماج الاعتبارات البيئية في التخطيط الاقتصادي، ولا سيما في قطاعات المياه والطاقة والزراعة والبنية التحتية والسياحة الساحلية. كما تبرز دور التعاون الدولي في توفير الخبرات والتمويل والتكنولوجيا اللازمة لمواجهة التحديات المناخية.

4. الأهمية العملية

يمكن أن تسهم نتائج الدراسة في دعم صناع القرار والباحثين والجهات المعنية بالبيئة والسياسة الخارجية، من خلال تحديد مجالات التعاون ذات الأولوية والقيود التي ينبغي معالجتها لضمان استدامة الشراكات الإقليمية.

خامسا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1. تحليل الموقع الجغرافي والاستراتيجي لليبيا ضمن منظومة العلاقات المتوسطية.
2. تحديد أبرز التحديات البيئية والمناخية التي تواجه ليبيا.
3. توضيح العلاقة بين التعاون البيئي والعلاقات السياسية والتنمية المستدامة.
4. تقييم إمكانات التعاون الليبي المتوسطي في مجالات المياه والطاقة وحماية البيئة البحرية.
5. تحديد أبرز المعوقات المؤسسية والاقتصادية التي تحد من فاعلية الدور الليبي.
6. اقتراح آليات عملية لتعزيز المشاركة الليبية في المبادرات البيئية والمناخية الإقليمية.

سادسا: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة ثلاثة مناهج مترابطة:

المنهج الوصفي التحليلي : لوصف المقومات الجغرافية والبيئية والطاقية الليبية وتحليل انعكاساتها على العلاقات الإقليمية.
منهج دراسة الحالة: لاتخاذ ليبيا حالة لدراسة العلاقة بين الإمكانات الوطنية والقيود المؤسسية في مجال التعاون البيئي والمناخي.
منهج تحليل الوثائق والمضمون: لدراسة التقارير والأبحاث المنشورة والوثائق الرسمية ذات الصلة بالسياسات المناخية والبيئة البحرية والتنمية المستدامة.

وتعتمد الدراسة أساسا على المصادر الثانوية والوثائق المنشورة. ولذلك لا تدعي إثبات علاقات سببية كمية بين التعاون المناخي وتحسن العلاقات السياسية. بل تسعى إلى تقديم تحليل نوعي للفرص والقيود، وتحديد المسارات التي يمكن اختبارها ميدانيا في دراسات لاحقة.

سابعاً: الحدود الموضوعية والزمنية للدراسة



تتناول الدراسة دور ليبيا في العلاقات السياسية المتوسطية من خلال ثلاثة مجالات مترابطة: البيئة البحرية والساحلية، والتغير المناخي والموارد المائية، والطاقة والتنمية المستدامة.

أما الإطار الزمني، فيركز على التطورات المعاصرة مع الاستفادة من الدراسات السابقة ذات الصلة، دون حر التحليل في عامي 2025 و2026، وذلك لتجنب إغفال الخلفية التشريعية والبيئية والسياسية اللازمة لفهم الموضوع.

ثامنا: الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها

يمكن تصنيف الأدبيات ذات الصلة إلى أربعة اتجاهات رئيسية:

الاتجاه الأول: الدراسات الليبية المتعلقة بالتغير المناخي والتنمية المستدامة

تناولت دراسة أريج علي خليفة كرناف (2024)، المعنونة "تحليل تأثير التغيرات المناخية على البيئة والتنمية المستدامة في ليبيا"، الآثار البيئية والتنموية للتغيرات المناخية، مع التركيز على ارتفاع درجات الحرارة، وتراجع الأمطار، والتصحر، والضغوط الواقعة على الموارد المائية والزراعة والبيئة البحرية.

وتفيد هذه الدراسة في تحديد العلاقة بين التغير المناخي واستدامة الموارد الطبيعية في ليبيا، كما توفر أساسا لتفسير أهمية التعاون الإقليمي في مجال التكيف المناخي. غير أن الدراسة الحالية تتجاوز التركيز على الآثار البيئية المباشرة إلى بحث كيفية إدماج هذه القضايا في العلاقات السياسية والتعاون المتوسطي.

الاتجاه الثاني: الدراسات الليبية المتعلقة بحماية البيئة البحرية

تناولت دراسة نجاه عبد الرسول أبريك العشيري (2024)، المعنونة "آليات حماية البيئة البحرية من التلوث في التشريعات الليبية في إطار التنمية المستدامة"، الإطار التشريعي لحماية البيئة البحرية، مع التركيز على القانون الليبي رقم 15 لسنة 2003 بشأن حماية وتحسين البيئة.

وتكتسب هذه الدراسة أهمية في توضيح الأساس القانوني لحماية البيئة البحرية في ليبيا، وإبراز أهمية الرقابة وتطبيق التشريعات البيئية. وتستفيد الدراسة الحالية من هذا الاتجاه في تحليل إمكانات التعاون مع الدول المتوسطية في مراقبة التلوث البحري، وتبادل المعلومات، وتطوير الاستجابة للحوادث البيئية.

الاتجاه الثالث: الدراسات العربية المتعلقة بتغير المناخ والأمن المائي

يقدم "التقرير العربي حول تقييم تغير المناخ"، الصادر ضمن المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، إطارا لفهم الترابط بين المناخ والمياه والزراعة والنظم البيئية والاستقرار الاجتماعي.

كما يتناول الدليل التدريبي الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عام 2024 تقييم آثار تغير المناخ على المياه الجوفية، وهو موضوع ذو صلة مباشرة بالوضع الليبي نظرا إلى أهمية المياه الجوفية في تلبية الاحتياجات الوطنية.



وتدعم هذه الأدبيات فكرة أن الأمن المائي لا يمكن فصله عن التخطيط المناخي والتعاون العلمي وتبادل البيانات، وأن معالجة المخاطر تتطلب سياسات طويلة الأجل تجمع بين المعرفة الفنية والإدارة المؤسسية.

الاتجاه الرابع: الدراسات المتعلقة بالأزمة السياسية الليبية والقدرة المؤسسية

تتناول بعض الدراسات الليبية، ومنها دراسة عبد السلام حميدة علي عطيوه (2024) حول الأزمة السياسية في ليبيا بعد أحداث فبراير 2011، العلاقة بين الصراع الداخلي والتدخل الخارجي. وتفيد هذه الأدبيات في فهم السياق السياسي الذي يؤثر في قدرة المؤسسات الليبية على تنفيذ السياسات العامة والالتزامات الدولية.

غير أن الدراسة الحالية لا تتخذ الأزمة السياسية محورا رئيسا للتحليل، ولا تعتمد على إنتاج باحث واحد لتفسير الظاهرة، بل توظف هذا النوع من الأدبيات لتوضيح أحد العوامل المؤثرة في قدرة ليبيا على المشاركة في التعاون الإقليمي.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على التفاعل بين ثلاثة مستويات:

1. المستوى الوطني: ويشمل المؤسسات الليبية والسياسات البيئية والقدرات التنفيذية.
 2. المستوى الإقليمي: ويشمل المصالح المشتركة بين ليبيا ودول حوض البحر المتوسط في البيئة والمناخ والطاقة.
 3. المستوى التنموي: ويشمل كيفية تحويل التعاون السياسي والبيئي إلى مشروعات وبرامج تدعم التنمية المستدامة.
- وبذلك تسعى الدراسة إلى سد فجوة تحليلية تتمثل في محدودية الربط بين الأدبيات البيئية الليبية ودراسة الدور السياسي الذي يمكن أن تؤديه ليبيا في التعاون المتوسطي.

المبحث الأول: الموقع البنيوي لليبيا في إقليم حوض البحر المتوسط

المطلب الأول: الموقع الجغرافي والاستراتيجي وأثره في العلاقات المتوسطية

يمثل الموقع الجغرافي أحد أهم محددات الدور الإقليمي لليبيا، إذ تمتد البلاد على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، وتتصل بريا بتونس والجزائر ومصر والسودان وتشاد والنيجر. ويمنحها هذا الموقع صلة جغرافية بين شمال إفريقيا وجنوب أوروبا، فضلا عن ارتباطها بمسارات الملاحة البحرية والتجارة والطاقة.

وتتجلى أهمية الموقع الليبي في ثلاثة أبعاد رئيسة.

أولا: البعد السياسي

يسهم الموقع الليبي في جعل البلاد طرفا مهما في الحوار بين دول جنوب المتوسط وشماله، ولا سيما في الملفات التي تتطلب تنسيقا بين الدول الأوروبية ودول شمال إفريقيا.

ولا يعني ذلك أن الموقع الجغرافي ينتج نفوذا سياسيا بصورة تلقائية، إذ يتوقف تحويل الموقع إلى نفوذ على قدرة الدولة على صياغة سياسة خارجية واضحة، وبناء شراكات متوازنة، والالتزام بالاتفاقات التي توقعها. وفي الحالة الليبية، تمثل التحديات السياسية



والمؤسسية عاملا مؤثرا في استمرارية السياسات البيئية، وفي القدرة على تنفيذ الالتزامات الدولية وإدارة المشروعات المشتركة (عطيوه، 2024).

ثانيا: البعد البحري والبيئي

يمنح امتداد الساحل الليبي البلاد مسؤولية مباشرة عن إدارة مناطق ساحلية وموارد بحرية تتعرض لضغوط ناتجة عن الأنشطة البشرية والتوسع العمراني والتلوث والتغيرات المناخية. وتتجاوز أهمية هذه المسؤولية الحدود الوطنية، لأن البحر المتوسط نظام بيئي مترابط، وقد تنتقل آثار بعض مصادر التلوث عبر المياه والتيارات البحرية، بما يجعل التعاون في الرصد والوقاية والاستجابة ضرورة مشتركة. ومن هذا المنطلق، يمكن لليبيا تعزيز علاقاتها مع الدول المتوسطية عبر برامج مشتركة لرصد جودة المياه، ومكافحة التلوث البحري، وحماية التنوع البيولوجي، وتبادل الخبرات المتعلقة بإدارة المناطق الساحلية.

ثالثا: البعد الإفريقي المتوسطي

يتيح امتداد ليبيا نحو العمق الإفريقي إمكانية الربط بين التعاون المتوسطي والتعاون الإفريقي، خصوصا في قضايا التكيف المناخي، وإدارة الموارد المائية، ومواجهة التصحر، وتطوير البنية التحتية للطاقة. ومن شأن هذا الموقع أن يساعد ليبيا على المشاركة في مبادرات تجمع بين دول شمال إفريقيا والدول الأوروبية، بما يعزز تبادل الخبرات ويوسع فرص الحصول على الدعم الفني والتمويل المناخي. ومع ذلك، فإن الاستفادة من هذه الإمكانيات تتطلب تنسيقا بين المؤسسات الليبية المعنية بالخارجية والبيئة والمياه والطاقة، حتى لا تظل المبادرات الخارجية منفصلة عن الأولويات الوطنية.

المطلب الثاني: التحديات المناخية والبيئية في ليبيا

تواجه ليبيا تحديات بيئية متداخلة ترتبط بطبيعة المناخ الجاف وشبه الجاف، وندرة المياه، وارتفاع درجات الحرارة، والضغوط التي تتعرض لها المناطق الساحلية. ويمكن تناول هذه التحديات من خلال أربعة محاور.

أولا: الأمن المائي

تمثل المياه أحد أهم التحديات التنموية في ليبيا، حيث تعتمد البلاد بدرجة كبيرة على المياه الجوفية، في ظل محدودية الموارد المائية المتجددة وعدم انتظام الأمطار. ويؤدي تزايد الطلب على المياه، بالتزامن مع الضغوط المناخية والإدارية، إلى زيادة أهمية إدارة الموارد المائية وفق خطط طويلة الأجل تراعي الاستدامة والكفاءة الاقتصادية والعدالة في توزيع المياه. وتشمل مجالات التعاون الممكنة مع الدول المتوسطية:

1. تطوير تقنيات تحلية المياه ذات الكفاءة العالية في استخدام الطاقة.



2. تحسين إدارة المياه الجوفية ومراقبة مستوياتها وجودتها.
 3. تبادل الخبرات في إعادة استخدام مياه الصرف المعالجة.
 4. دعم نظم الإنذار المبكر بالجفاف.
 5. تطوير برامج بحثية مشتركة حول العلاقة بين تغير المناخ والموارد المائية.
- وفي هذا السياق، يوفر التقرير العربي حول تقييم تغير المناخ، إلى جانب دليل الإسكوا لتقييم آثار تغير المناخ على المياه الجوفية (2024)، مرجعا إقليميا مهما لتطوير السياسات المائية والمناخية.

ثانيا: ارتفاع درجات الحرارة والتصحر

يؤثر ارتفاع درجات الحرارة وتغير أنماط الهطول المطري في الموارد الطبيعية والأنشطة الزراعية والطلب على الكهرباء والمياه. كما قد يؤدي تدهور الغطاء النباتي وسوء إدارة الأراضي إلى تفاقم التصحر وزيادة التعرض للعواصف الترابية. ولا تقتصر هذه الآثار على الجانب البيئي، إذ يمكن أن تنعكس على تكاليف الإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي، والصحة العامة، والقدرة على توفير الخدمات الأساسية.

ويمكن لليبيا الاستفادة من التعاون الإقليمي في مجالات الرصد المناخي، وتطوير المحاصيل الملائمة للظروف الجافة، وتحسين تقنيات الري، واستعادة الأراضي المتدهورة، وبناء القدرات الفنية في المؤسسات الوطنية.

ثالثا: البيئة البحرية والساحلية

تمثل البيئة البحرية الليبية موردا اقتصاديا وبيئيا مهما، لما توفره من إمكانات في مجالات الصيد والسياحة والنقل البحري والتنوع البيولوجي.

لكن هذه البيئة تتعرض لضغوط تتعلق بالتلوث، وتصريف المخلفات، والتوسع العمراني الساحلي، والأنشطة الاقتصادية، فضلا عن المخاطر المرتبطة بتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر.

وتبرز أهمية دراسة العشيبي (2024) في هذا المجال، إذ توضح أهمية الإطار التشريعي الليبي في حماية البيئة البحرية. كما تقدم الدراسات الليبية المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري أساسا لتحديد الحاجة إلى تحسين الرصد البيئي وتطوير برامج الحماية.

ومن ثم، فإن تعزيز التعاون مع الدول المتوسطية يمكن أن يشمل تطوير قواعد لتبادل بيانات التلوث، وتنسيق الاستجابة للحوادث البحرية، وتدريب الكوادر الوطنية، ودعم البحوث المتعلقة بالنظم البيئية الساحلية.

رابعا: الترابط بين البيئة والتنمية

لا يمكن فصل التحديات البيئية عن أهداف التنمية المستدامة، فندرة المياه تؤثر في الزراعة والصناعة والصحة، والتلوث البحري يؤثر في الاقتصاد الساحلي، وارتفاع درجات الحرارة يزيد الضغط على الكهرباء والخدمات العامة.

وبناء على ذلك، فإن السياسات البيئية الفاعلة يجب أن تندمج في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، بدلا من التعامل معها بوصفها إجراءات رقابية منفصلة.



ويقتضي ذلك وضع مؤشرات واضحة لقياس التقدم في إدارة المياه والطاقة والنفايات وحماية السواحل، وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات الحكومية والجامعات والقطاع الخاص والمجتمع المحلي.

المطلب الثالث: الطاقة والتحول نحو التنمية المستدامة

تحتل الطاقة موقعا محوريا في العلاقات الليبية المتوسطية، نظرا إلى أهمية النفط والغاز في الاقتصاد الوطني وارتباطهما بأسواق الطاقة الإقليمية.

غير أن الاعتماد الكبير على الموارد الهيدروكربونية يطرح تحديا تنمويا يتمثل في كيفية توظيف العائدات في تنويع الاقتصاد، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وتطوير مصادر الطاقة المتجددة.

أولا: الطاقة التقليدية والعلاقات السياسية

تؤثر استمرارية إنتاج النفط والغاز وتصديرهما في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين ليبيا وشركائها. ويجعل هذا الواقع استقرار قطاع الطاقة موضوعا مهما للحوار والتعاون.

لكن الاعتماد على الطاقة التقليدية وحدها لا يكفي لتحقيق تنمية مستدامة، إذ يتطلب الأمر سياسات توازن بين الاحتياجات الاقتصادية الحالية والاستثمارات الضرورية لتحديث البنية التحتية وتنويع مصادر الطاقة.

ثانيا: الطاقة المتجددة

تمتلك ليبيا إمكانات مهمة في مجال الطاقة الشمسية، كما تتيح بعض المناطق فرصا لدراسة مشاريع الطاقة الريحية وفق معايير الجدوى الفنية والاقتصادية والبيئية.

ويمكن للتعاون المتوسطي أن يسهم في تطوير هذه الإمكانيات عبر:

1. نقل الخبرات والتكنولوجيا في مجال الطاقة المتجددة.
2. تدريب الكوادر الليبية على تصميم المشروعات وتشغيلها وصيانتها.
3. تحسين كفاءة شبكات الكهرباء وتقليل الفاقد.
4. تشجيع الاستثمارات في مشروعات الطاقة النظيفة.
5. دعم البحوث المتعلقة بدمج الطاقة المتجددة في الشبكات الوطنية.

ويظل نجاح هذه الجهود مرتبطا بإصلاح الأطر التنظيمية، وتحسين بيئة الاستثمار، وضمان الشفافية في التعاقدات، وتوفير التمويل اللازم.

ثالثا: التحول الطاقى بوصفه مجالا للتعاون السياسي

يمكن أن يشكل التحول الطاقى مجالا لتوسيع العلاقات السياسية بين ليبيا ودول المتوسط، لأنه يجمع بين المصالح الاقتصادية والأهداف البيئية والحاجة إلى التكنولوجيا والاستثمار.



ومن المهم أن تقوم هذه الشراكات على المنفعة المتبادلة، بحيث تستفيد ليبيا من التمويل والخبرة والتكنولوجيا، في حين تستفيد الدول الشريكة من تطوير سوق إقليمية أكثر استدامة واستقراراً.

ويقتضي ذلك عدم اختزال التعاون الطاقى في تأمين الإمدادات التقليدية، بل توسيعه ليشمل نقل المعرفة، وبناء القدرات، وتطوير المشروعات المشتركة، وربط الاستثمارات بتحقيق نتائج تنمية وبيئية قابلة للقياس.

المبحث الثاني: دور ليبيا في تنمية العلاقات السياسية المتوسطية و آفاق التعاون

المطلب الأول: التعاون البيئي بوصفه أداة لتعزيز العلاقات السياسية

أصبحت قضايا البيئة والمناخ من المجالات التي يمكن أن تدعم العلاقات السياسية بين الدول، لأنها تفرض تحديات مشتركة لا تستطيع دولة واحدة معالجتها بصورة منفردة.

وتزداد أهمية هذا النوع من التعاون في حوض البحر المتوسط، حيث تتداخل المصالح المتعلقة بالمياه والطاقة والموارد البحرية وحماية السواحل.

ويمكن تحليل الدور المحتمل لليبيا في هذا المجال من خلال ثلاثة مسارات.

أولاً: بناء الثقة عبر المشروعات المشتركة

قد تسهم المشروعات البيئية المشتركة في بناء الثقة بين الدول، لأنها توفر مجالات للتعاون العملي بعيداً عن القضايا السياسية الخلافية.

ومن أمثلة ذلك تطوير برامج مشتركة لرصد التلوث البحري، وتبادل البيانات المناخية، ومراقبة المخاطر الساحلية، وتنظيم برامج تدريبية للباحثين والفنيين.

ويعتمد نجاح هذه البرامج على تحديد أهداف مشتركة، وتوزيع المسؤوليات بوضوح، ووضع آليات لتقييم النتائج، بما يضمن استمرارية التعاون وعدم اقتصره على المبادرات المؤقتة.

ثانياً: تبادل المعلومات والخبرات

تمثل المعلومات العلمية عنصراً أساسياً في التخطيط البيئي. فغياب البيانات الدقيقة أو عدم انتظام جمعها قد يضعف القدرة على التنبؤ بالمخاطر واتخاذ القرارات المناسبة.

ويمكن لليبيا تعزيز علاقاتها مع المؤسسات العلمية المتوسطية من خلال التعاون بين الجامعات ومراكز البحوث وهيئات الأرصاد والجهات المسؤولة عن المياه والبيئة.

ويشمل ذلك توحيد بعض المعايير الفنية، وتبادل البيانات المتعلقة بالأمطار ودرجات الحرارة وجودة المياه والتلوث البحري، وتطوير برامج مشتركة للتدريب وبناء القدرات.

ثالثاً: تعزيز التعاون المؤسسي



لا يكفي وجود مصالح مشتركة لضمان استدامة التعاون، بل يتطلب الأمر ترتيبات مؤسسية تحدد الجهات المسؤولة عن التنفيذ، وتوضح آليات التمويل والمتابعة والمساءلة.

ومن ثم، تحتاج ليبيا إلى تطوير التنسيق بين الجهات الوطنية المعنية بالبيئة والمياه والطاقة والخارجية، وربط الاتفاقات الدولية بخطط تنفيذ وطنية واضحة.

كما ينبغي أن تتضمن الشراكات المتوسطة الأجل مؤشرات قابلة للقياس، مثل عدد محطات الرصد المطورة، ومستوى تبادل البيانات، وعدد الكوادر المدربة، وحجم الاستثمارات البيئية المنفذة.

المطلب الثاني: ليبيا والحوكمة البيئية في حوض البحر المتوسط

تشير الحوكمة البيئية إلى مجموعة القواعد والمؤسسات والعمليات التي تنظم إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة، بمشاركة الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية والجهات العلمية والمجتمع المدني.

وتتطلب الحوكمة البيئية المتوسطة تعاوناً مستمراً بين الدول، لأن التحديات المتعلقة بالتلوث البحري والتنوع البيولوجي والمخاطر الساحلية تتجاوز الحدود الوطنية.

أولاً: الالتزامات الوطنية والدولية

يشكل انضمام الدول إلى الاتفاقيات البيئية الدولية أساساً قانونياً للتعاون، لكنه لا يضمن وحده تحقيق النتائج. ففاعلية الالتزامات تعتمد على إدماجها في التشريعات والسياسات الوطنية، وتوفير التمويل، وتطوير القدرات المؤسسية اللازمة للتنفيذ.

وفي هذا الإطار، تمثل اتفاقية باريس للمناخ أحد الأطر الدولية المهمة لتنظيم العمل المناخي، إلى جانب الأطر الإقليمية المعنية بحماية البيئة البحرية في البحر المتوسط.

ويمكن لليبيا تعزيز استفادتها من هذه الأطر من خلال تحديث خططها الوطنية، وتحسين نظم الإبلاغ والرصد، وتحديد أولويات التمويل، وبناء الشراكات التقنية مع الدول والمؤسسات المختصة.

ثانياً: الإطار الاستراتيجي الوطني للمناخ

يمثل اعتماد الإطار الاستراتيجي الوطني للمناخ في ليبيا، الذي أعلنت عنه وزارة البيئة في يوليو 2026، تطوراً رسمياً مهماً في مسار التخطيط المناخي الوطني.

وتنبع أهميته المحتملة من إمكانية استخدامه إطاراً لتنسيق السياسات المتعلقة بالمياه والطاقة والزراعة والبنية التحتية والصحة، فضلاً عن تحديد مجالات التعاون مع الشركاء الدوليين.

غير أن اعتماد الإطار لا يعني بالضرورة تحقق أهدافه، إذ يتطلب الانتقال إلى التنفيذ تحديد البرامج ذات الأولوية، وتخصيص الميزانيات، وتوزيع المسؤوليات، وإنشاء آليات للمتابعة والتقييم.

ويمكن تعزيز البعد الإقليمي لهذا الإطار عبر ثلاثة إجراءات:

1. تحديد المشروعات المناخية التي تتطلب تعاوناً مع دول المتوسط.



2. إعداد ملفات فنية للمشروعات القابلة للتمويل، مع تقدير تكاليفها ومنافعها.

3. إنشاء آلية وطنية لتنسيق المشاركة في المبادرات والبرامج المناخية الإقليمية.

ثالثاً: حماية البيئة البحرية

يمكن لليبيا تطوير تعاونها المتوسطي في حماية البيئة البحرية من خلال تحسين تطبيق التشريعات الوطنية، وتطوير قدرات التفتيش والرصد، وتوسيع تبادل المعلومات بشأن مصادر التلوث والمخاطر الساحلية.

ويقتضي ذلك دعم المؤسسات المسؤولة عن البيئة البحرية، وربطها بالجامعات ومراكز البحوث والجهات البحرية، وتطوير بروتوكولات للاستجابة للحوادث البيئية.

كما ينبغي تشجيع البحوث المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري، وحماية المواطن الطبيعية، وتقييم آثار الأنشطة الاقتصادية الساحلية، بما يدعم اتخاذ القرارات استناداً إلى البيانات العلمية.

المطلب الثالث: العلاقة بين الهشاشة المؤسسية والقدرة على التعاون الإقليمي

تتأثر قدرة الدولة على أداء دور إقليمي بمدى فاعلية مؤسساتها، وقدرتها على صياغة السياسات وتنفيذها، وتنسيق المواقف بين الجهات المختلفة.

وفي الحالة الليبية، تمثل التحديات السياسية والمؤسسية عاملاً مؤثراً في استمرارية السياسات البيئية، وفي القدرة على تنفيذ الالتزامات الدولية وإدارة المشروعات المشتركة، وهو ما ينعكس في الحاجة إلى تعزيز التنسيق الوطني وبناء القدرات التنفيذية (وزارة البيئة الليبية، 2026، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2026).

لكن من الضروري عدم تفسير جميع أوجه القصور البيئي بالانقسام السياسي وحده، إذ تتداخل معه عوامل أخرى، مثل محدودية التمويل، ونقص البيانات، وضعف بعض القدرات الفنية، والحاجة إلى تطوير التشريعات وآليات الرقابة. ومن هنا، يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات من القيود.

أولاً: القيود المؤسسية

تتمثل في تداخل الاختصاصات، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية، وصعوبة ضمان استمرارية البرامج عبر التغيرات الإدارية والسياسية.

ويمكن الحد منها عبر تحديد المسؤوليات بوضوح، وتطوير قواعد لتبادل البيانات، وتعزيز التخطيط المشترك بين المؤسسات الوطنية.

ثانياً: القيود المالية والفنية

تحتاج مشروعات التكيف المناخي والطاقة المتجددة وحماية السواحل إلى تمويل وخبرات وتجهيزات فنية. وقد تحد محدودية الموارد أو عدم انتظام التمويل من تنفيذ هذه المشروعات.

ولذلك، ينبغي إعداد خطط استثمارية واضحة، وتحسين القدرة على إعداد مقترحات التمويل، وتطوير الشراكات مع المؤسسات الدولية والقطاع الخاص، مع ضمان الرقابة على الإنفاق والنتائج.



ثالثا: القيود السياسية

قد يؤثر غياب التوافق الوطني في استمرارية السياسات الخارجية والبيئية، ويحد من قدرة المؤسسات على الالتزام ببرامج طويلة الأجل. ويقتضي التعامل مع هذا التحدي بناء توافق وطني حول الأولويات البيئية التي تحظى بأهمية مشتركة، مثل المياه والكهرباء والصحة العامة وحماية السواحل، مع تطوير آليات تضمن استمرار البرامج الأساسية رغم التغيرات السياسية. وبناء على ذلك، فإن فاعلية الدور الليبي لا تعتمد على الموقع الجغرافي أو الموارد الطبيعية وحدهما، بل على القدرة على إدارة هذه الموارد وتنسيق السياسات وتطوير شراكات متوازنة.

المطلب الرابع: مفهوم الوساطة البنيوية وإمكانات توظيفه في الحالة الليبية

تقترح الدراسة مفهوم "الوساطة البنيوية" لتفسير الدور الذي يمكن أن تؤديه ليبيا في العلاقات المتوسطية. ويقصد به هنا الموقع الذي تكتسب فيه الدولة أهمية في التفاعلات الإقليمية نتيجة اجتماع خصائص جغرافية وطاقيّة وبيئية تجعل مشاركتها ضرورية في معالجة بعض القضايا المشتركة.

ولا تعني الوساطة البنيوية أن ليبيا تؤدي بالضرورة دور الوسيط الدبلوماسي بين أطراف متنازعة، بل تشير إلى أن خصائصها المكانية والوظيفية تتيح لها المساهمة في بناء شبكات التعاون الإقليمي. وتتجلى هذه الإمكانية في ثلاثة أبعاد:

1. البعد الجغرافي : اتصال ليبيا بالساحل المتوسطي والعمق الإفريقي.
 2. البعد الاقتصادي والطاقي : امتلاك موارد هيدروكربونية وإمكانات لتطوير الطاقة المتجددة.
 3. البعد البيئي : الحاجة إلى إدارة موارد المياه وحماية السواحل ومواجهة التحديات المناخية.
- غير أن هذه المقومات لا تضمن وحدها قدرة الدولة على التأثير في قرارات الشركاء. فالتأثير يتطلب أيضا مؤسسات فاعلة، ومعلومات موثوقة، وسياسات قابلة للتنفيذ، وقدرة على التفاوض وإدارة المشروعات. ومن ثم، تميز الدراسة بين الأهمية البنيوية التي ترتبط بموقع ليبيا ومواردها، والفاعلية المؤسسية التي ترتبط بقدرة الدولة على تحويل تلك المقومات إلى نتائج عملية. وتسمح هذه التفرقة بتفسير إمكان استمرار أهمية ليبيا في الملفات المتوسطية رغم التحديات الداخلية، دون افتراض أن هذه الأهمية تتحول تلقائيا إلى نفوذ سياسي.

المطلب الخامس: آليات تعزيز الدور الليبي في التنمية المستدامة المتوسطية

يمكن تعزيز دور ليبيا في العلاقات السياسية المتوسطية من خلال مجموعة من الآليات العملية.

أولا: تطوير التعاون في مجال المياه

ينبغي إعطاء الأولوية للمشروعات التي ترفع كفاءة استخدام المياه، وتحد من الفاقد، وتحسن مراقبة المياه الجوفية، وتدعم إعادة استخدام المياه المعالجة.



ويمكن للشراكات المتوسطة أن توفر التدريب والخبرات الفنية والتكنولوجية، مع ضرورة تقييم المشروعات وفق تكاليفها ومنافعها واستدامتها البيئية.

ثانيا: إنشاء برامج مشتركة للرصد والإنذار المبكر

يمكن تطوير التعاون بين مؤسسات الأرصاد والمياه والبيئة في ليبيا والدول المتوسطية من خلال تبادل البيانات المتعلقة بموجات الحر والجفاف والفيضانات الساحلية والتلوث البحري.

وينبغي أن تتضمن هذه البرامج آليات واضحة للتحقق من البيانات وتحديثها، وتحديد الجهات المسؤولة عن إصدار التنبيهات، وتدريب الكوادر على استخدام المعلومات في التخطيط والاستجابة.

ثالثا: دعم الطاقة المتجددة

تحتاج ليبيا إلى تطوير مشروعات الطاقة المتجددة وفق خطة تدريجية تشمل تحسين الأطر التنظيمية، وتحديث الشبكات، وتدريب الكوادر، وتحديد أولويات الاستثمار.

ويمكن للتعاون مع الدول المتوسطية أن يدعم هذه العملية من خلال نقل الخبرة والتكنولوجيا وتطوير المشروعات المشتركة، على أن ترتبط الاستثمارات باحتياجات الاقتصاد الليبي وقدراته التنفيذية.

رابعا: تطوير حماية البيئة البحرية

يتطلب تحسين حماية البيئة البحرية تطوير نظم الرصد والتفتيش، وتعزيز تطبيق التشريعات، وتحسين إدارة النفايات، وتطوير خطط للاستجابة لحوادث التلوث.

كما ينبغي دعم الدراسات العلمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري، وتطوير برامج لحماية المناطق الساحلية الحساسة، وتشجيع التعاون بين الجامعات ومراكز البحوث والجهات الحكومية.

خامسا: تعزيز الدبلوماسية البيئية

يمكن للليبيا أن تجعل قضايا المناخ والمياه والبيئة البحرية جزءا أكثر انتظاما من علاقاتها الخارجية، من خلال إدراجها في المشاورات الثنائية والاجتماعات الإقليمية والبرامج المشتركة.

ويقتضي ذلك تحديد أولويات وطنية واضحة، وتطوير فرق فنية قادرة على التفاوض ومتابعة الاتفاقات، وإعداد تقارير دورية عن التقدم المحرز في تنفيذ المشروعات.

سادسا: ربط التعاون البيئي بالتنمية المحلية

ينبغي أن تنعكس المشروعات البيئية على حياة السكان من خلال تحسين الخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل، وتطوير المهارات، ودعم الأنشطة الاقتصادية المستدامة.

ومن ثم، يجب تقييم نجاح التعاون البيئي ليس فقط بعدد الاتفاقيات الموقعة، بل أيضا بمدى تحسين إدارة المياه والطاقة والنفايات، وتراجع المخاطر البيئية، وتطور القدرات المحلية.



الخاتمة:

تناولت الدراسة دور ليبيا في تنمية العلاقات السياسية بين دول إقليم حوض البحر المتوسط في قضايا البيئة والمناخ ودعم التنمية المستدامة، انطلاقا من أن الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والتحديات البيئية تمثل عناصر مهمة في تحديد موقع الدولة ضمن محيطها الإقليمي.

وأظهر التحليل أن ليبيا تمتلك مقومات تؤهلها للمشاركة في تطوير التعاون المتوسطي، خصوصا في مجالات الأمن المائي والطاقة المتجددة وحماية البيئة البحرية والرصد المناخي. غير أن الاستفادة من هذه المقومات تظل مرتبطة بقدرة المؤسسات الوطنية على التخطيط والتنفيذ، وتوافر التمويل والخبرات الفنية، واستمرارية السياسات العامة.

كما تبين أن التعاون البيئي لا يمثل مجرد استجابة لمخاطر التغير المناخي، بل يمكن أن يشكل مجالا لتطوير العلاقات السياسية وبناء المصالح المشتركة، بشرط أن يقوم على برامج واضحة ونتائج قابلة للقياس، وأن يراعي الأولويات التنموية للدول المشاركة.

أولا: النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. يمثل الموقع الجغرافي لليبيا عنصرا مهما في علاقاتها مع دول حوض البحر المتوسط، بالنظر إلى امتداد ساحلها واتصالها الجغرافي بشمال إفريقيا والعمق الإفريقي.
2. تواجه ليبيا تحديات بيئية ومناخية متداخلة، تشمل ندرة المياه، وارتفاع درجات الحرارة، والتصحر، والضغط الواقعة على البيئة البحرية والساحلية، الأمر الذي يجعل التعاون الإقليمي ضرورة لدعم القدرة على التكيف.
3. تتيح قضايا البيئة والمناخ فرصا لتوسيع العلاقات السياسية الليبية المتوسطية، خصوصا في مجالات تبادل البيانات، ومكافحة التلوث البحري، وتطوير الطاقة المتجددة، وبناء القدرات الفنية.
4. لا تتحول الإمكانات الجغرافية والطاقيّة تلقائيا إلى نفوذ سياسي، إذ تتوقف الاستفادة منها على فاعلية المؤسسات، واستمرارية السياسات، والقدرة على تنفيذ الاتفاقات والمشروعات المشتركة.
5. تمثل حماية البيئة البحرية مجالا مناسباً للتعاون بين ليبيا والدول المتوسطية، لما تتطلبه من تنسيق في الرصد وتبادل المعلومات والاستجابة للحوادث البيئية.
6. يمكن للتعاون في مجال الطاقة المتجددة أن يدعم تنوع الاقتصاد الليبي، ويعزز العلاقات الاقتصادية مع الشركاء المتوسطيين، شريطة توافر الأطر التنظيمية والتمويل والقدرات الفنية.
7. يوفر اعتماد الإطار الاستراتيجي الوطني للمناخ في ليبيا عام 2026 أساسا مؤسسيا محتملا لتطوير السياسات المناخية، إلا أن الحكم على فاعليته يتطلب متابعة التنفيذ والتمويل والنتائج الفعلية.
8. يمثل مفهوم الوساطة البيئية مدخلا تحليليا لفهم العلاقة بين أهمية الموقع الليبي والقدرة على التأثير الإقليمي، لكنه يحتاج إلى مزيد من الاختبار من خلال دراسات مقارنة وبيانات ميدانية.



9. يتطلب تحقيق التنمية المستدامة إدماج الأبعاد البيئية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات الحكومية والجامعات والقطاع الخاص والمجتمع المحلي.

ثانيا: التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يأتي:

1. تعزيز الدبلوماسية البيئية الليبية : من خلال إدراج قضايا المناخ والمياه وحماية البيئة البحرية ضمن أولويات العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف مع دول المتوسط.
2. تطوير آلية وطنية لتنسيق التعاون المناخي : تتولى الربط بين الجهات المسؤولة عن البيئة والمياه والطاقة والخارجية، وتتابع تنفيذ الاتفاقات والمشروعات المشتركة.
3. إعطاء الأولوية للأمن المائي : عبر تحسين إدارة المياه الجوفية، وتطوير تقنيات تحليل المياه وإعادة استخدامها، ورفع كفاءة شبكات التوزيع، والاستفادة من الخبرات الإقليمية والدولية.
4. تطوير منظومة للرصد والإنذار المبكر : من خلال التعاون مع المؤسسات العلمية المتوسطة، وتبادل البيانات المناخية والمائية والبحرية، وتدريب الكوادر الوطنية على استخدامها.
5. تعزيز حماية البيئة البحرية: عبر تطوير تطبيق التشريعات البيئية، وتحسين نظم الرصد والتفتيش، وتوسيع البحث العلمي، وإنشاء برامج تعاون للتعامل مع حوادث التلوث البحري.
6. ربط التعاون الطاقى بالتنمية المستدامة: من خلال توجيه الاستثمارات نحو الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وتحديث الشبكات، مع مراعاة الجدوى الاقتصادية والبيئية للمشروعات.
7. تطوير القدرات المؤسسية والفنية : عبر برامج تدريب مستمرة للعاملين في المؤسسات البيئية والمائية والطاقة، وتشجيع التعاون بين الجامعات ومراكز البحوث الليبية ونظيراتها المتوسطة.
8. تعزيز التمويل البيئي والمناخي : من خلال إعداد مقترحات مشروعات واضحة، وتحسين القدرة على الوصول إلى مصادر التمويل المناخي، وتطوير نظم للمتابعة والمساءلة تضمن الاستخدام الفعال للموارد.
9. دعم مشاركة الجامعات والمجتمع المحلي : في تصميم المشروعات البيئية وتنفيذها وتقييمها، بما يساعد على ربط السياسات الوطنية بالاحتياجات الفعلية للمجتمعات الساحلية والمناطق المتأثرة بندرة المياه.
10. تطوير مؤشرات لقياس فاعلية التعاون المتوسطي : تشمل مستوى تبادل البيانات، وعدد المشروعات المشتركة، وحجم التمويل الموجه للبيئة، وتطور القدرات الوطنية، والنتائج الفعلية في إدارة المياه والطاقة والتلوث.

ثالثا: حدود الدراسة و آفاق البحث المستقبلي



تعتمد الدراسة على تحليل الأدبيات والوثائق المنشورة، ولا تتضمن مقابلات ميدانية أو تحليلا كميا للاتفاقات والمشروعات البيئية المتوسطة. ولذلك، فإن نتائجها تقدم تفسيراً نوعياً لإمكانات الدور الليبي ومعوقاته، ولا تمثل قياساً مباشراً لمدى تأثير التعاون البيئي في العلاقات السياسية.

ويمكن أن تتجه البحوث المستقبلية إلى ثلاثة مجالات:

1. إجراء دراسة مقارنة بين ليبيا وتونس ومصر لتحديد أثر القدرات المؤسسية في المشاركة في الحوكمة البيئية المتوسطة.
2. دراسة المشروعات الليبية المتعلقة بالطاقة المتجددة والمياه وحماية السواحل، وتقييم نتائجها الاقتصادية والبيئية.
3. تحليل الاتفاقات والمبادرات البيئية المتوسطة لقياس مستوى مشاركة ليبيا، وتحديد العوامل التي تعزز استمرارية التعاون وفاعليته.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية والدراسات الليبية

1. العشيري، نجاته عبد الرسول أبريك. (2024). آليات حماية البيئة البحرية من التلوث في التشريعات الليبية في إطار التنمية المستدامة. *المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية*، المجلد 3، العدد 4.
2. كرناف، أريج علي خليفة. (2024). تحليل تأثير التغيرات المناخية على البيئة والتنمية المستدامة في ليبيا. *مجلة الأصالة*، المجلد 5، العدد 10، ديسمبر 2024.
3. الرماح، رتاج فتحي، والحاج يحيى، نجاح سالم علي، وبن طاهر، سوزان أحمد، ولحشر، زهور سعد، وخليفة، يوسف محمد. (2024). مراجعة حول تأثير التغيرات المناخية على الكائنات البحرية والتنوع الحيوي على الساحل الليبي ودول حوض المتوسط. *African Journal of Advanced Pure and Applied Sciences*، المجلد 3، العدد 4، ص 141-153.
4. عطيوه، عبد السلام حميده علي. (2024). *الأزمة السياسية في ليبيا بعد أحداث فبراير 2011 بين التدخل الخارجي والصراع الداخلي*. مجلة آفاق المعرفة، العدد 7.

ثانياً: التقارير والوثائق العربية

1. الإسكوا، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2017). *التقرير العربي حول تقييم تغير المناخ*. ضمن المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية.
2. الإسكوا، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2024). *تقييم آثار تغير المناخ على المياه الجوفية: دليل تدريبي*. الأمم المتحدة.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2013). *رسم خارطة تهديدات تغير المناخ وتأثيرات التنمية الإنسانية في البلدان العربية*.



4. الدخيري، إبراهيم آدم، وأبو دوح، خالد كاظم، وعبد الله، الصادق عبد الله. (2023). *التغير المناخي ومستقبل الأمن الإنساني في المنطقة العربية*. دار جامعة نايف للنشر.
5. وزارة البيئة الليبية. (2026، 8 يوليو). وزارة البيئة تعلن اعتماد الإطار الاستراتيجي الوطني للمناخ وإطلاق ثلاثة تقارير وطنية لتعزيز العمل المناخي في ليبيا.
6. وكالة الأنباء الليبية. (2026، 8 يوليو). وزارة البيئة تعلن اعتماد الإطار الاستراتيجي الوطني للمناخ.
7. وكالة الأنباء الليبية. (2026، 11 يوليو). صيف 2026 أكثر حرارة في ليبيا... ومركز أبحاث تغير المناخ يدعو إلى رفع الجاهزية.
8. مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. (2026، 20 يوليو). الأمم المتحدة 2.0 على أرض الواقع: بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ في ليبيا.
9. ثالثاً: الوثائق القانونية والدولية
1. دولة ليبيا. (2003). *القانون رقم 15 لسنة 2003 بشأن حماية وتحسين البيئة*. ينبغي الرجوع إلى النسخة الرسمية للقانون للتحقق من نصوص المواد المستخدمة في البحث.
2. الأمم المتحدة. (2015). *اتفاق باريس بشأن تغير المناخ*. يستحسن الرجوع إلى النص العربي الرسمي للاتفاق عند الاستشهاد بمواده أو التزامات الدول الأطراف.
3. الأمم المتحدة. (2015). *تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030*. الوثيقة الختامية التي تتضمن أهداف التنمية المستدامة وأهدافها الفرعية.